"التوجه الأمريكي الجديد لتطويق النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادي الآسيوي"

The new American Approach to Encircling Chinese Influence in the Asia Pacific Region

عبد الرزاق مختاري [1]،

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، abderrazak13@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/09/01 تاريخ القبول:2021/03/04 تاريخ النشر: جـــوان/2021

الملخص

لقد أصبح تصاعد القوة الصينية، يشكل نقطة تحول في ميزان القوة العالمية، وتهديدا مباشرا للترتيبات الأمنية التيأسستها الولايات المتحدة الأمريكية في أقاليم المحيط الهادي الآسيوي، منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد النمو الاقتصادي المتسارع الذي حققته هذه الدولة الصاعدة والذي رافقه تحديث شامل في ترسانتها العسكرية وزيادة في إنفاقها الدفاعي. وفي خضم هذا التطور الذي أوصلها للمرتبة الثانية في تصنيفات اقتصاديات العالم منذ عام 2010، تظهر الصين في العقد الأخير كقوة إقليمية تمتلك مقومات القطبية والمنافسة العالمية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في ترتيب أولوياتها الأمنية في هذه المنطقة الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية، بهدف الحفاظ على صدارتها العالمية وسعيا منها لاحتواء أي قوة صاعدة تهدد مصالحها كحالة الصين.

الكلمات المفتاحية: القوة الصينية، الولايات المتحدة الأمريكية،الترتيبات الأمنية، المحيط الهادي الآسيوي.

Abstract:

The rise of Chinese power has become a turning point in the balance of global power and a direct threat to the security arrangements established by the United States of America in the Asian Pacific regions since the end of the Cold War, especially after the rapid economic growth achieved by this rising country accompanied by a comprehensive modernization in its arsenal. Military and increase in their defense spending. In the midst of this development, which ranked it second in the world economy rankings since 2010, China is emerging in the last decade as a regional power with polarity and global competition. It seeks to contain any rising power that threatens its diverse interests, such as China's emerging situation.

Keywords: Chinese Power, United States of America, Security Arrangements, Asian Pacific.

المؤلف المرسل: مختاري عبد الرزاق ، الايميل: abderrazak13@hotmail.fr

مقدمة

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي في 26 ديسمبر1991 إلى نهاية الحرب الباردة وغياب قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية،أين كان لها المجال الواسع في فرض نظامها الدولي الجديد وفق مفهوم القطبية الأحادية.وفي خضم هذه الأحداث، ازداد نفوذ واشنطن في مختلف أقاليم وقارات العالم بحكم تشعب مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية. وها هي اليوم تنتهج نفس الخطوات في القرن الواحد والعشرين باعتمادها على مقاربة استراتيجية موجهة للتكيف مع المتغيرات الدولية، لا سيما تجاه القوى الصاعدة والتهديدات الأمنية التي يشهدها المجتمع الدولي على مختلف الأصعدة.وفي هذا الإطار،تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على ريادتها من خلال احتواء أي قوة إقليمية يمكن أن تنافسها على القيادة العالمية كحالة الصين التي أصبح نفوذها يتزايد تدريجيا في منطقة المحيط الهادي الآسيوي التي تضم إقليمين حيويين يتمثلان في إقليم شرق آسيا وجنوبها الشرقي.

إشكالية الدراسة

تتمثل حيثيات الدراسة في البحث عن المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها التوجه الأمريكي الجديد من الناحية الأمنية والعسكرية بغية محاصرة تزايد النفوذ الصينيمن خلال الإجابة على الإشكالية التالية:
ما الترتيبات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء تصـــاعد القوة الصينية فـــي منطقة المحيط الهـــادي الآسيوي فـــي الفترة الممتدة من 2010 إلى نوفمبر 2020؟

أهمية الدراسة

هذه الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية حول الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية بصفتها القوة المهيمنة على العالم منذ الثلاثة العقود الماضية وكيفية تعاملها مع المتغيرات الدولية التي حدثت في العقد الأخير (2010–2020)والمرتبطة بتعاظم حجم القوة الصينية اقتصاديا وعسكريا من خلال إبراز المحاور الأساسية التي يقوم عليها التركيز الاستراتيجي لواشنطن بهدف التعامل مع الصين كقوة إقليمية وازنة في منطقة المحيط الهادي الآسيوي كونها مجال إقليمي حيوي، تتشابك فيه المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية وتتميز بتحالفات عسكرية وصراعات حدودية موروثة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الإطار الزماني للدراسة

تركز هذه الدراسة على محاور الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية لاحتواء النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادي الآسيويفي الفترة الممتدة من عام2010 إلى نهاية عام 2020.وقد تم اختيار عام 2010 تحديدا لكون الصين في هذه السنة عززت مكانتها الاقتصادية العالمية حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت على مدار العشر سنوات الأخيرة زيادة في الإنفاق الدفاعي والتحديث العسكري بما يتناسب مع حجم قوتها الاقتصادية ويؤهلها للدفاع عن مصالحها الإستراتيجية في

إقليمي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. كما أن هذه الفترة تم فيها تحويل التركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة المحيط الهادي الآسيوي.

منهجية الدراسة

تم توظيف مقترب تحليل النظم(Systems analysis approach) في هذه الدراسةكونه منهج يساعدنا على دراسة التفاعلات الدولية من خلال تحليل سلوك الدول المرتبط بطبيعة البيئة الإقليمية.والمقاربة الجيوستراتيجية، بدءا من تحليل ركائز الإستراتيجية الأمريكية،انطلاقا من محدد أساسي قائم على عاملا لقوة العسكرية وكيفية توظيفه في الأقاليم الجغرافية المجاورة للصين بغية محاصرتها، ثم ما ينتج عن هذه الإستراتيجية من رد فعل صيني تجاه سياسة الاحتواء الأمريكية.

أولا: مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي لاحتواء الصين

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من النفوذ الصيني الذي يظهر من خلال صعودها المتميز على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، والذي ترى فيه تهديدا لمكانتها الدولية. وفي هذا المقام،يقولا لمحلل السياسي الأمـــر يكيجونميرشيمر ***JohnMEARSHEIMER:*** "لنتصبح الصينف حسب أغنى بكثير من منافسيها الآسيويين، ولكن تفوقها السكاني الهائل سيقدم لها الفرصة لبناء قوة عسكرية أكبر من روسيا. وسيكون عندها الموارد لبناء ترسانة نووية هائلة،مما يجعل منطقة شرق آسيا أكثر خطورة مما هي عليها لآن، وسيكون لدى الصين توجها لكي تصبح قوة مهيمنة كما كان الحال مع القوى المهيمنة التي سبقتها، وستحاول كلال قوى المنافسة لها بما فيها الولايات المتحدة أن تحاصرها حتى تحول دون توسعها"[1].

وفـــي السياق نفســه، يقولا لدبلوماسي الأمريكي السابق نكولا بارن ***sBARON Nicola***:" الحرب في أفغانستان و العراق عطلتنا عشر سنوات و حجبت انتباهنا على أهم تحد للقوة الأمريكية في العالم ألا وهو التهديد الصيني "[2].والجدير بالذكر هنا، أن السياسة الأمريكية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي لمتكن غائبة في أجندتها منذ الحرب الباردة إلا أنه في الوقت نفسه، لميكن هناك تركيز على هذه المنطقة في ظل غياب قوى إقليمية صاعدة على عكس ماهو موجود حاليا، خاصة في العقدين الأخيرين أين ظهرت الصين كقوة إقليمية صاعدة يتزايد نفوذها في الأقاليم المجاورة لها جغرافيا.

تهدف الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي إلى احتواء النفوذ الصيني من خلال المرتكزات التالية:

I- السياسة الأمنية والعسكرية الأمريكية

في إطار تنفيذ استراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأمريكية الموجهة ضد الصين في العشر سنوات الأخيرة، تركز وزارة الدفاع الأمريكي على تعزيز شراكات التعاون الأمني العسكري بين حلفائها التقليديين (اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا)، وتعمل على تشكيل تحالفات عسكرية وأمنية جديدة في جنوب شرق آسيا مع سنغافورة والفلبين وإندونيسيا وماليزيا، وحتى الهند في إقليم جنوب آسيا. وتهدف

واشنطن من خلال هذا المسعى إلى محاصرة الصين في بحري الصين الشرقي والجنوبي مستغلة قضايا الخلافات الحدودية البحرية لبكين مع دول جوارها الإقليمي على غرار الفلبين وسنغافورة وإندونيسيا، ومن ثم محاصرة تحركاتها في المجال العملياتي الأوسع في أعالي البحار[3].

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير القدرات الدفاعية لحلفائها من خلال مضاعفة مبيعات أسلحتها بما يساعد على تطوير قدراتهم عسكريا بطريقة استراتيجية وتكاملية. وبما تضمنه هذه الشراكات من تعميق وجودها العسكري الميداني حتى يكون لها حضور في مواقع أمامية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي من أجل ردع وصد أي تحرك عسكري صيني في المنطقة[4].

1- التحالفات الأمنية الثنائية

تركز واشنطن على تفعيل سياسة التحالفات الأمنية الثنائية،بهدف ضم أكبر عدد من دول آسيا إلى صفها تحسبا لأي تطورات أمنية وعسكرية يمكن أن تحدث في منطقة المحيط الهادي الآسيوي تكون الصين طرفا فيها، فعلى سبيل المثال، بحلول شهر نوفمبر 2011، اتفقت القيادة العسكرية الأمريكية والأسترالية على فتح المجال الحدودي الأسترالي لتكثيف الحضور العسكري الأمريكي في المياه الإقليمية لهذه الدولة. إلى جانب توسيع التعاون العسكري والتنسيق عمليا للتضييق على الصين، من خلال منح أستراليا موانئ مدن "**بيرث**" و"**داروين**" و "**بريسبان**" كقواعد بحرية تستغلها حاملات الطائرات الأمريكية المجهزة بالسلاح النووي.وبالنسبة للفلبين،استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من قواعدها العسكرية، وتعزز علاقات التعاون العسكري معها من خلال العديد من المناورات البحرية المشتركة القريبة من المياه الإقليمية الصينية[5].

كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق تقارب آخر مع دولة فيتنام، حيث وقع البلدان اتفاقية التعاون العسكري الدفاعي تحت رعاية وزير الدفاع الأمريكي ليونبانيتا PANETTA Léon في جوان 2012، مما يسمح للجيش الأميركي الاستفادة من استخدام قاعدة "كامراي بان" الاستراتيجية، والتي كانت تستعملها القوات الأميركية سابقا أثناء احتلالها لهذه الأخيرة[6].

كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تحالفها الأمني العسكري مع اليابان محاولة تحجيم الدور الصيني في إقليم شرق آسيا، انطلاقا مما توفره لها من دعم عسكري بغية زيادة دورها الأمني في هذا الإقليم[7]، والوقوف في صفها خاصة قضايا خلافها حول ترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها مع الصين في بحر الصين الشرقي حول مجموعة من الجزر المتنازع عليها والتي تسميها اليابان بجزر(دياويو، DiaoyuIslands) والصين بجزر(سنكاكو، SenkakuIslands)، وتعتبر هـذه الجـزر ذات أهمية استراتيجية، وغنيـة بمصادر الطاقة النفطية[8] التي يفتقر إليها كلا البلدين.

تعمل واشنطن على تطوير تحالفها العسكري الأمني مع اليابان من خلال تعديل اتفاقيات الدفاع المشتركة بينهما على غرار اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1960 والتي تم تعديلها في أبريل 1996، والتي

بمقتضاها يستطيع البلدان بالقيام بأدوار أمنية وعسكرية أوسع في إقليم شرق آسيا بهدف الحد من النفوذ الصيني[9]. كما ترى واشنطن في تحالفها الأمني الياباني ركيزة أساسية للاستقرار، وضمان لتوازن القوى في شرق آسيا، ومنفذ لتواجد 47000 جندي أمريكي موزعة على المناطق الحساسة في الأقاليم الجغرافية التابعة لليابان والقريبة من كوريا الشمالية والصين[10].

2-احتواء الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية

تركز واشنطن كذلك في إطار استراتيجيتها العسكرية في إقليم شرق آسيا على مراقبة الوضع الأمني الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية، معتمدة في ذلك على تحالفها العسكري التقليدي مع كوريا الجنوبية وتواجدها الميداني من خلال عدة قواعد عسكرية متمركزة في أراضيها، والتي تضم 37 ألف جندي أمريكي موزعة على 85 قاعدة عسكرية[11] بهدف تطويق التحالف الأمني التقليدي للصين مع كوريا الشمالية الطامحة لامتلاك القوة النووية، وفي هذا الصدد بالذات،قرر البنتاغون في جويلية 2017عملية نشر شبكة صواريخ ثاد المضادة للصواريخ في كوريا الجنوبية مع إرسال سفن بحرية هجومية فيها حاملة طائرات " كارلفينسون" التابعة للأسطول الأميركيا لثالث إلى المياه الكورية[12].والجدير بالذكر، أن كوريا الجنوبية المتبينة للنظام الرأسمالي خاضعة للسياسة الأمريكية كونها لا تستطيع تحمل تكاليف ومخاطر ضمان أمنها الإقليمي في المنطقة[13].

ومن الملاحظ أن واشنطن تتعامل بحزم في قضية الملف النووي لكوريا الشمالية المدعومة صينيا حيث تستفيد من وزنها الأممي في فرض عقوبات دولية، صادرة عن هيئة الأمم المتحدة إلى جانب العقوبات الأحادية التي تفرضها على غرار ما أقره وزير الخزانة الأمريكي،ستيفن منوشين Steven MNUCHIN، في جويلية2017، أين صرح بفرض عقوبات اقتصادية على شركات صينية ثبت تعاونها معشر كاتل كورية الشمالية على علاقة ببرنامج يالصواريخ البالستية والنووية، بالإضافة إلى عقوبات على مصرف" بنك أوفداندونغ "الصيني[14].

3- السيطرة الأمريكية على الممرات البحرية

عززت الولايات المتحدة تواجدها العسكري بالقرب من مضيق ملقا الاستراتيجي والذي يعتبر أهم نقاط الاختناقات البحرية العالمية في المحيط الهادي الآسيوي،باعتبارهم مرا تجاريا حيوي الواردات وصادراتدول المنطقة (الصين واليابان و كوريا الجنوبية وتايوان وروسيا ودول جنوب شرق آسيا "الآسيان")، حيث عملت منذ عام 2011على نقل ثقلها العسكري إلى هذه المنطقة بهدف محاصرة النفوذ الصيني[15]. كما أعادت واشنطن النظر في توزيع قواتها العسكرية المتواجدة في أقاليم اليابان وكوريا الجنوبية مقابل توجيهها إلى إقليم جنوب شرق آسيا بغية مراقبة المداخل البحرية الحساسة لمضيق ملقا[16].

وبحكم أن مضيق ملقا جغرافيا يتميز بامتداده الطبيعي الرابط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي ويتوسط كل من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، يصنف كأهم ممر بحري تجاري تستفيد منه دول

قارة أوروبا وقارة آسيا في المحيط الهادي[17]. كما تمر عبره حوالي40% من التجارة العالمية،وأكثر من80 %من الواردات النفطية لكل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان[18]. وبما أن هذا المضيق يمثل نقطة عبور اقتصادية استراتيجية فإن واشنطن تعمل على تأمين مصالحها ومصالح حلفائها مع الأخذ باحتمالات التهديدات الناتجة في حالة محاولة الصين أو أي تحالف دولي معادي الاستفراد بالسيطرة على هذا المضيق الذي أي مشكلة أمنية تحدث فيه تدخل الاقتصاد العالمي في أزمة كبيرة[19].

4- قضية تايوان كورقة ضغط أمريكية

تشكل قضية جزيرة تايوان التي تسعى للانفصال وتتبنى النظام الرأسمالي ورقة ضغط في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستغلها ضد الصين ذات الحق التاريخي في ملكيتها، ونظرا لموقعها الاستراتيجي في بحر الصين الشرقي وعلاقاتها التاريخية السياسية والعسكرية والإيديولوجية مع واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية، أي قبل استقلال جمهورية الصين الشعبية عام 1949، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التعاون المشترك في شقه الأمني والعسكري والاقتصادي مع حكومة تايوان باعتبارها حليف استراتيجي تقليدي في المنطقة مازال يتحدى نظام شرعية بيكين[20].

وبالرغم من اعتراف واشنطن بأن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية وفقا لما تم الاتفاق عليه مع بيكين منذ إعلان شنغهاي 1972 الذي تم على أساسه إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت مستمرة في تقديم الدعم العسكري من خلال تموين حكومة تايوان بالتسليح طبقا لاتفاقيات التعاون الأمني الدفاعي الموقعة بينهما منذ ديسمبر1954[21]، فعلى سبيل المثال في عام 2010 وافق الكونجرس الأمريكي على تصدير أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار لتايوان[22]، وفي عام 2019، صدرت الولايات المتحدة مجموعة من الأسلحة المتطورة إلى تايوان تفوق قيمتها 10 مليار دولار، حيث تم انتقاء كمية ونوعية السلاح وفقا لما يستجيب لصد التهديدات العسكرية التي يمكن أن تنفذها الصين ضد تـــايوان[23].

ومن المسلم به، أن واشنطن تعتبر تايوان حليف استراتيجي وإيديولوجي نجح نظامها السياسي في تكريس مفاهيم الديمقراطية والحريات وقضايا حقوق الإنسان[24]،عكس حالة الصين المناقضة للإيديولوجية الغربية. هذا التحالف الأمني العسكري بين واشنطن وتايوان يمثل أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الموجهة لاحتواء الصين في منطقة المحيط الهادي الآسيوي.

5- زيادة الإنفاق الدفاعي الأمريكي

في إطار تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية ومواجهة التطورات الأمنية العالمية، ضاعفت واشنطن ميزانية الإنفاق الدفاعي،حيث بلغت على سبيل المثال في سنة2012 ما يقدر بـ553 مليار دولار، ثم 518 مليار دولار لعام2013[25]. كما أنه منذ توجيه تركيزها الاستراتيجي من منطقة الشرق الأوسط نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوي، نما إنفاقها العسكري لأول مرة منذ عام 2010 بنسبة تقدر بـ 4.6 % في عام

2018 أين بلغت ميزانيتها الدفاعية ما يقدر بـ649 مليار دولار أي ما يمثل تقريبا مجموع الإنفاق الدفاعي لثمانية دول كبرى(الصين، الهند، فرنسا، روسيا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية)[26]. وفي عام 2019، زادت وزارة الدفاع الأمريكي في حجم إنفاقها الدفاعي بنسبة 5.3% ليصل بذلك إلى 732 مليار دولار ما يشكل38%من الإنفاق العسكري العالمي، في حين بلغ الإنفاق العسكري الصيني261 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 5.1 %مقارنة بعام 2018. وفي هذا الصدد، يقول بيترويزمان Pieter WEZEMAN، كبير الباحثين في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI):"يعتمد النمو الأخير في الإنفاق العسكري الأمريكي إلى حد كبير على العودة إلى المنافسة بين القوى العظمى"[27]. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رصد هذه الميزانيات السنوية الهائلة للدفاع القومي، تهدف إلى ضمان تفوقها العسكري العالمي كعامل أساسي لحماية مصالحها القومية وتحقيق جاهزية عسكرية لمواجهة أي تهديدات أمنية يمكن أن تقودها الصين في منطقة المحيط الهادي الآسيوي.

كما تناولت استراتيجية الدفاع القومي الأمريكي لعام 2018 التركيز على أولوية المنافسة الأمنية طويلة الأمد مع الصين مع التركيز على تنمية التطور التكنولوجي العسكري، وزيادة التواجد العسكري في الأقاليم المضطربة في إقليمي شرق آسيا وجنوبها الشرقي، والإسراع في نشر منصات الدفاع الصاروخية في قواعدها العسكرية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، ومراقبة الوضع النووي الصيني وتطوير منظومات الردع النووي بهدف شل جاهزية الصين في حالة استخدامها للأسلحة النووية[28]. إن مجمل هذه القرارات تهدف إلى الحد من طموحات الصين المتنامية وتحقيق التفوق التكنولوجي العسكري لصالح واشنطن.

6- تعزيز النفوذ العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

في إطار تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في أعالي البحار من منطلق ضمان حرية الملاحة الدولية، تعمل واشنطن على توزيع أسطولها البحري في بحر الصين الجنوبي الغني بمصادر الطاقة كخطوة للتصدي لمساعي بكين للهيمنة على الملاحة البحرية في هذا المجال البحري الاستراتيجي حيث تؤكد واشنطن على ممارسة حقها وحق حلفائها الإقليميين (الفلبين، فيتنام، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة) في الملاحة وفق ما يقتضيه القانون الدولي[29].

وفي هذا الصدد، صرح القائد السابق للقوات البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ الأدمير الصامويل لوكلير LOCKLEAR Samuel، في مداخلته أمام الكونغرس عام2015، منتقدا محاولات الصين للهيمنة على بحر الصين الجنوبي ضمن ما ورد في تصريحه التالي:"إن أعم الاستصلاح الجزر التي تقوم بها الصين تسمحلها ببسط نفوذها بشكل أكبر على منطقة متنازع عليها في الوقت الحالي، وإنها قد تشكل بذلك أساسا تنطلق منه لإنشاء منطقة تحديد الدفاع الجوي إذا ما رغبت في ذلك"[30].

ويعتبر هذا التصريح تعبيرا على القلق الأمني المتزايد لواشنطن من زيادة الهيمنةالبحرية الصينية في هذا البحر بهدف تقييد حرية الملاحة وفرض سيطرتها على جزر "سبراتلي وبراسيل" المتنازع عليهامع

جيرانها(الفلبين، أندونيسيا) في بحر الصين الجنوبي، خاصة بعد اعتراضها في شهر جوان 2016لطائرة استطلاع عسكرية أمريكية فوق هذا المجال البحري[31] بعد رصد أحد الأقمار الصناعية الأمريكية لصور تم نشرها من قبل المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن "CSIS" عام 2016، توثق بالتواريخ أعمال استصلاح الصين لهذه الجزر المتنازع عليها والموجودة على الشواطئ المحاذية لشعب "ميستشيف "المرجانية المحاذية لجزر" سبراتلي"، وتحويلها إلى موانئ وقواعد عسكرية الأمر الذي دفع الفلبين لتقديم دعوى قضائية ضد الصين لدى محكمة التحكيم الدولية في لاهاي، استنادا على المادة 287 والملحق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم قانون البحار[32].

وردا على هذا السلوك الصيني القائم على سياسة الانتشار عن طريق بناء الجزر الاصطناعية واستصلاح الأراضي في الجزر الطبيعية من بحر الصين الجنوبي، قدمت واشنطن اعتراضا مباشرا للصين رافضة محاولاتها لفرض سيطرتها الفعلية على هذه الجزر محل النزاع في المنطقة حيث صرح الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما OBAMA Barack بما يلي: "إن قلقنا ممات قوم به الصين نابع بالضرورة منعدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاته الإجبار بعض الدول على الخضوع والاستسلام"[33]. وكرد فعل على هذه الإستراتيجية الصينية، تعمل واشنطن مع حلفائها على تكريس منطقها الداعم لحرية الملاحة في المناطق محل النزاع[34] من خلال تفعيل وتحديث معاهدات الدفاع المشترك على غرار التحالف العسكري الذي يجمعها مع الفلبينمنذ عام[35] 1951.

وفي إطار دعم واشنطن لحلفائها،صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على توجيه50 مليون دولار من ميزانية الدفاعلعام 2016 لتوفير المعدات وتدريب القوات المسلحة للدول المناوئة للصين،والتي تواجه تهديدات عسكرية وخروقات أمنية بحرية في بحر الصين الجنوبي مثل إندونيسيا، ماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام، معرفع هذه الإعانات المالية التي بلغت75 مليون دولار في 2017 و100 مليون دولار بين عامي2018 إلى[36] 2020.

7- اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي

قام الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في بداية عام 2013 بإنشاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ بالشراكة مع دول من المنطقة (أستراليا، اليابان، ماليزيا، بروناي، سنغافورة، فيتنام) التي تتحالف مع واشنطن في إطار ما سماه بـTPP(Trans-Pacifique Partenariat)[37]. ويكمن الهدف من وراء إنشاء هذه الاتفاقية الحرة للتجارة خلق تكتل اقتصادي موجه ضد الصين بغرض التضييق عليها في مجال التنافسية التجارية الإقليمية والعالمية، كما تعد بمثابة ورقة ضغط سياسي تستعمله واشنطن في تنافسها مع الصين[38] إلا أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب ***P TRUM* Donald** مع وصوله لسدة الحكم في عام 2017، جمد هذه الاتفاقية كونها حسب سياسته لا تحقق المصلحة الاقتصادية والأمنية لبلاده[39].

8- مراقبة احتياجات الصين النفطية

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب مصادر النفط العالمية، وبالأخص وضعت يدها على أكبر مضخة بترولية (مضخة الشرق الأوسط) التي تمون أغلبية الدول الآسيوية بهذه المادة الحيوية، ولاسيما الصين التي لا يمكن لها أن تستمر في نموها دون تحقيق احتياجاتها من النفط. وعليه، عملت واشنطن خلال الثلاثة عقود الماضية على الهيمنة على السوق العالمية للنفط، انطلاقا من غزوها للعراق منذ تدخلها العسكري فيه عام 2003، والهيمنة على مصادر الطاقة في الكويت، إلى جانب تأثيرها المباشر في السياسة الطاقية للمملكة العربية السعودية. وها هي اليوم، تضع نصب أعينها على إيران بصفتها دولة معادية ومتحالفة مع الصين وتشكل تهديدا لمصالحها، وباعتبارها ممون رئيسي للصين في مجال النفط. ومن هذا الباب، تعمل واشنطن في اتجاه آخر يهدف إلى تغيير النظام الإيراني وإضعافه اقتصاديا وعسكريا من خلال فرض العقوبات المستمرة بحجة ملفها النووي[40].كما توسع الإدارة الأمريكية من تواجده االعسكري في الخليج العربي، والأقاليم الآسيوية، خاصة في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، التي تمر منها أنابيب نقل النفط من الخليج، وعلى الطرق البحرية في المحيط الهادي الآسيوي[41].مما سبق عرضه، يتضح أن الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة في العالم تهدف إلى السيطرة على منابع النفط وطرق نقله، ومن ثم الضغط على الدول المستوردة للبترول، ومراقبة احتياجاتها النفطية كحالة الصين التي يتزايد طلبها على هذه المادة لجعلها في حالة تبعية لها.

ثانيا: رد الفعل الصيني تجاه السياسة الأمريكية في منطقة المحيط الهادي الآسيوي

تدرك الصين جيدا توجهات واشنطن في المنطقة، ولهذا ما فتئت تتبنى مفهوم الصعود السلمي لطمأنة جيرانها وتكذيب الأطروحات الأمريكية التي تحذر العالم من صعودها. أضف إلى ذلك، ترى الصين في تحول التركيز الأمريكي إلى آسيا محاولة لتطويقها والحد من طموحاتها في المناطق البحرية المحيطة بها(بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي)، بحيث تكون واشنطن في موقع يمكنها من قطع خطوط إمدادات الصين بموارد الطاقة، وتحجيم دورها السياسي والاقتصادي والعسكري في هذا الإقليم والعالم[42]. والجدير بالذكر هنا، أن أغلبية المواد الأولية التي تحتاجها الصين في تموين صناعاتها الأساسية تأتي عن طريق المحيط الهادي، وفي هذا المقام يقول البروفيسور نيلكس يونج NiLEKS YOUNGUE،أستاذ الشؤون الاستراتيجية بجامعة شنغهاي:" بالنسبة لنا مياه المحيط الهادي هي مياه حياتنا وبقائنا، ووجودنا الاقتصادي، ولذا يتوجب علينا تأمينه، ولن نسمح لأي أحد بتهديدنا فيه"[43].

تسعى الصين إلى استخدام كل ما تمتلكه من فرص وعناصر قوة لإرساء ترتيبات أمنية دفاعية في إقليمي شرق آسيا وجنوبها الشرقي، بغية مواجهة نفوذ واشنطن، وتحالفاتها الاستراتيجية الموجهة ضدها[44]، من خلال التركيز على الأهداف التالية:

1- زيادة ميزانية الدفاع الوطني الصيني

في إطار إستراتيجية الصين الدفاعية لمواجهة التهديدات الأمنية ولا سيما الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي بما يضمه من تحالفات عسكرية مناوئة لها، تعمل الصين على تحديث ترسانتها العسكرية (البرية،الجوية،البحرية) بما يضمن لها حماية مصالحها القومية أو صد أي عدوان مستقبلي موجه ضدها.هذه التخوفات دفعت الصين للرفع من ميزانيتها الدفاعية حيث أصبحت الدولة الثانية في العالم من حيث حجم الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ما يميز الصين،إنفاقها العسكري يقوم على أساس التوازن مع نموه الاقتصادي[45]. وحسب التقديرات الرسمية إن المتوسط السنوي لميزانية الدفاع الصينية بلغ في العام2003 حوالي 30 إلى 35 مليار دولار وبدأ يعرف زيادة مستمرة لتصل في العام2007 إلى 18% من الناتج المحلي الصافي أي ما يقارب 47 مليار دولار[46].

منذ العقدين الأخيرين،عرفت الصين ارتفاعا في حجم الإنفاق العسكري، فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، بلغت ميزانية الدفاع الصيني لعام 2009حوالي75مليار دولار[47]. وفى شهر جانفي من العام2011، أعلنت وزارة الدفاع الصينية عن زيادة ميزانية الإنفاق العسكري بنسبة 12,7% لتصل إلى91,7 مليار دولار بما يمثل 6% من حجم الموازنة الوطنية الصينية[48]، أما في العام2013 تجاوزت112 مليار دولار، وبالرغم من الإنفاق الدفاعي الصيني المتزايد إلا أنه مازال بعيدا عما تنفقه واشنطن حيث نجد أن إنفاقها العسكري مثلا لعام 2014 بلغ 661 مليار دولار بما يعادل 43 % من حجم الإنفاق العسكري العالميفي حين حافظت الصين على مرتبتها الثانية كأكبر ميزانية دفاع بنسبة6,6%[49].

أما في العام 2017، بلغ حجم الإنفاق العسكري في الصين 151 مليار دولار، حيث أعلن الرئيس الصيني " شي جين بينغ Xi JINPING" في تقرير الحكومة أمام البرلمان أن بلاده عازمة على مواصلة عملية تطوير القوة العسكرية الصينية في إطار تحديث شامل بهدف بناء أسطول عسكري يحمي مصالح الصين الخارجية في أقاليم جوارها الجغرافي وفي أعالي البحار[50]. مما تم عرضه، نرى أن خطوات الصين الخاصة بتطوير قوتها العسكرية هي استعداد لبلوغ جاهزية قصوى تضع نصب أعينها الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي الذي يعتبر تهديدا موجه لها بحكم منافستها الجيو سياسية لواشنطن.

وفي هذا الصدد، يقول "ليو ويمين WOMAN Leo"المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الصينية: " إن عملية تعزيز الانتشار العسكري وعقد تحالفات تعزز الأجندة العسكرية والأمنية الأمريكية تأتي في غير وقتها، وإن بكين تأمل في أن يحترم الجانب الأميركي مصالح جميع الأطراف في منطقة آسيا– الباسيفيك بما فيها الصين "[51].

2- إنشاء مناطق الدفاع الجوي

تهدف الإستراتيجية الأمنية الصينية بغية الحد من الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي على إنشاء قواعد عسكرية للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي تغطي الجزر المتنازع عليها مع اليابان، وكذلك قواعد عسكرية مدعومة بالصواريخ الباليستية في منطقة نانجينغ عبر الحدود مع جزيرة تايوان[52]. كما تعمل القوات البحرية الصينية المرتبة في المركز الثالث عالميا منذ تحديث أسطولها في عام 2006، على توجيه قواتها في مضيق تايوان والمحيط الهندي، ضمن تجسيد إستراتيجية "سلسلة اللؤلؤ"، التي عبارة عن مجموعة قواعد عسكرية بحرية منتشرة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وصولا إلى المحيط الهندي، بما يساهم في تأمين منشآت النفط وطرق تموينها في أعالي البحار والسفن التجارية[53].

تعد هذه الخطوة الصينية ردة فعل استباقية للسيطرة على المجالات البحرية في المحيط الهادئ الآسيوي والمحيط الهندي بهدف قطع الطريق أمام الانتشار العسكري الأمريكي المتزايد، خاصة في بحر الصين الجنوبي الغني بمصادر الطاقة وتعرف فيه الصين نزاعات حدودية بحرية مع جيرانها. وفي هذا الموضع أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاريكلينتون إلى أن العلاقات الصينية الأمريكية ستعرف تحديات مستقبلية مرتبطة بالتوترات في بحر الصين الجنوبي، وهذه التوترات على حسب وجهة نظرها تشكل فرصة للولايات المتحدة الأمريكيـة تستطيع من خـلالهـا الحد من النفوذ الصين يبال نيابة عن حلفائها الآسيويين[54].

3- التقارب الصيني الروسي

تراهن الصين على الدور الروسي في إطار إستراتيجيتها الموجهة للحد من النفوذ الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، انطلاقا من تعزيز علاقات التعاون الأمنية العسكرية والاقتصادية بينهما،وبصفتهما دولتان تطمحان لتغيير الترتيبات الحاكمة للنظام الدولي الذي تهيمن عليه واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة. ولهذا عودة روسيا كقوة كبرى فاعلة ومؤثر في مسرح العلاقات الدولية، يشكل ورقة إيجابية للصين في الوضع الحالي،خاصة تاريخيا تمثل دولة منافسة لا طالما انتقدت القواعد التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها للنظام الدولي[55]. وبصفتها أيضا قوة عسكرية متطورة وتمتلك الخبرة السياسية، علاوة على امتلكها مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين للحفاظ على نموها[56].

من هذا الباب، تعزز التقارب الصيني الروسي خلال العقد الأخير، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما 100 مليار دولار في 2015، وتعرف العلاقات بينهما تنسيقا كبيرا في القضايا السياسية والأمنية الإقليمية والدولية، إذ يعتبر هذا التنسيق بمثابة تحالف استراتيجي لمواجهة تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي وجمهوريات آسيا الوسطى، وصولا إلى إفريقيا[57].

4- التقارب الصيني مع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

تعتمد الصين على قوتها الناعمة من خلال تنشيط دبلوماسيتها الاقتصادية التعاونية، متبنية مفهوم الصعود السلمي، بهدف جذب دول جوارها الإقليمي في جنوب شرق آسيا الذي يضم كل من (كمبوديا، لاوس، ميانمار، ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، فيتنام، الفلبين، سنغافورة، فيتنام، بروناي)، ومن أجل الحد من النفوذ الأمريكي وتحالفاته الأمنية العسكرية مع دول هذا الإقليم الهام، وذلك من خلال سعيها لتحقيق الأهداف التالية:

أ-الحد من التحالفات العسكرية الإقليمية مع أمريكا في إقليم جنوب شرق آسيا

تعمل الصين في إطار تنشيط دبلوماسيتها الاقتصادية على خلق مناخ استثماري جذاب وتحقيق ثقة أكبر في مجال التعاون الاقتصادي والإستراتيجي مع دول جنوب شرق آسيا، بهدف

تحقيق تقارب أمني مع دول هذا الإقليم لا سيما في قضايا التحالفات العسكرية التي تجمع (الفلبين، سنغافورة، فيتنام) مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها ميراث أنتجته الحرب الباردة التي زالت بتفكك الإتحاد السوفياتي، ولذلك وجودها هو ضد إرادة الشعوب الآسيوية التي عانت من الاستعمار الغربي،ولهذا تسعى الصين لطمأنه جيرانها بأن صعودها السلمي ينعكس إيجابا على المنطقة ويمكنها من الحفاظ على أمن واستقرار إقليم جنوب شرق آسيا دون الحاجة لطرف أجنبي[58]. إلا أن الوضع الراهن والنزاعات الحدودية البحرية للصين مع جيرانها، يجعلها تصطدم بصعوبات لإقناع مناوئيها لاسيما في ظل اعتبار بعض من دول الآسيان أن التحالفات العسكرية الحالية مع واشنطن بمثابة خلق توازن في القوة معها، وحماية لهم من أي طموح صيني للهيمنة على المنطقة.

ب- تطوير اتفاقية منطقة التجارة الحرة (دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" + الصين)

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة، الموقعة بالعاصمة الماليزية "كوالالمبور" بتاريخ22 نوفمبر 2015انتصارا صينيا يعزز منافذ التقارب مع دول الآسيان،ويعود على الطرفين بفوائد اقتصادية متبادلة تخدم التنمية الآسيوية وتعزز الثقة بين دول الإقليم[59] ،وتحد من التأثير الأمريكي على دول الآسيان لا سيما أن العامل الاقتصادي أصبح يؤثر بشكل كبير في صناعة القرار السياسي. وفي هذا الصدد، تعمل الصين على زيادة حجم التجارة البينية مع دول الآسيا في إطار إستراتيجية اقتصادية شاملة[60]. وتظهر نتائج هذا التعاون من خلال تطور حجم المبادلات بفضل إرادة الطرفين في إنشاء منطقة التجارة الحرة التي ساهمت في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما وأصبحت تعرف تنمية مشتركة ومستقرة، حيث ارتفع حجم التجارة الثنائية بينهما في عام 2013 حوالي 443.6 مليار دولار، بزيادة قدرها 11% عن عام 2012 وبنسبة 7.6% في إجمالي التجارة الخارجية للصين، وبالتالي صنفت الصين أكبر شريك تجاري لدول رابطة جنوب شرق آسيا، في حين أصبحت الرابطة ثالث أكبر شريك تجاري للصين. أما خلال عام 2014 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يزيد على 346 مليار دولار. في حين تجاوز حجم الاستثمارات المتبادلة بينهما 123 مليار دولار من السنة نفسها[61]. وفي عام 2015 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما

472 مليار دولار، وبحلول نهاية ماي من عام 2016، تجاوزت الاستثمارات الثنائية بينهما 160 مليار دولار[62] من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الطرفين، يتضح أن الصين نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي يعزز الثقة بينها وبين دول الآسيان، مما يمكن أن يفتح آفاقا مستقبلية للتنسيق المشترك بينهما في القضايا السياسية والأمنية بشكل أعمق.

5- مبادرة الطريق والحزام الصينية

يعتبر هذا المشروع الاقتصادي الضخم بمثابة صمام أمان تقوده الصين للحد من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية العالمية، حيث بدأ العمل على تجسيد هذا المشروع منذ المصادقة على قرارات اللجنة المركزية للحزب الصيني الشيوعي المنعقدة في شهر أكتوبر2013التي وافقت على بناء حزام اقتصادي عالمي من خلال إنشاء طريق الحرير الجديدة التي تربط مجموعة من دول القارات الثلاث (آسيا، أوربا، إفريقيا) بطريق بري وبحري لتسهيل التبادل التجاري[63].

وفي هذا الإطار، تعمل الصين على تدعيم الدول المنتمية للمشروع على تطوير بنيتها التحتية حتى تنسجم مع المتطلبات الضخمة للمبادرة، حيث صرح رئيس مفوضيه التنمية والإصلاح الوطنية الصينية " وانغ شياوتاو*Wang* SHIATAW" لوكالة للأنباء الصينية "شيخوا"في الرابع عشر ماي 2017 ببيكين، على إثر اجتماع68 دولة المنتمية لهذا المشروع:"أن الغرض من مبادرة الحزام والطريق تأسيس قاعده اقتصادية أكثر انفتاحا ومرونة للتعاون الدولي، ضمن شبكه قوية من الشراكات مع مختلف دول القارات، بهدف إنشاء نظام دولي أكثر عدلا و توازنا[64].هذا المشروع الضخم سيمكن الصين من رفع حجم مبادلاتها التجارية مع الدول المنخرطة في الحزام إلى 10 تريليونات دولار خلال الخمس سنوات الأولى من المشروع، وفق ما صرح به الرئيس الصيني[65]. ومن خلال هذا التجاوب الدولي مع مبادرة الطريق والحزام الصينية التي تجسد مشروعا اقتصاديا عالميا ضخما والتي توسعت لتضم أكثر من100 دولة من العالم و29 منظمة دولية في عام[66]2018، فمن المنطقي أن تلقى الصين اعتراضا كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه المبادرة التي تصفها واشنطن بمبادرة الغرق والجشع الصينية، وترى فيها خطوة صينية جريئة لتغيير النظام الدولي.

خاتمـــة

خلصت الدراسة إلى أن المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بغية تطويق النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهادي الآسيوي خلال العقد الأخير، قائمة على عامل القوة حيث تشير مؤشرات حجم القوة العسكرية الأمريكية إلى أنها تشكل الدعامة الأكثر أهمية لاستمرار نفوذها في صراع الصدارة بينها وبين الصين، وهو ما يظهر جليا من خلال ما تطرقنا إليه سابقا فيما يخص الحجم الهائل لإنفاقها الدفاعي السنوي.

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية بفعل تفوقها العسكري على طرق التجارة وعلى منابع الطاقة وطرق نقلها، وتضيق بشكل استراتيجي على الصين في إقليمي شرق آسيا وجنوبها الشرقي من خلال

قواعدها العسكرية المنتشرة في بحري الصين الشرقي والجنوبي، ومحاصرتها بتحالفات عسكرية ثنائية متعددة، مستغلة خلافاتها الحدودية البحرية مع مناوئيها بغية ضم أكبر عدد من دول منطقة المحيط الهادي الآسيوي إلى جانبها.

أما فيما يخص رد الفعل الصيني،هناك تقدم اقتصادي وسياسي مطرد للصين على المستوى الإقليمي والعالمي أساسه تعدد الاتفاقيات الاقتصادية الحرة، إلا أن المجال العسكري يبقى أصعب مجالات التحدي بالنسبة إليها لاسيما بعد التركيز الإستراتيجي العسكري الأمريكي عليها في منطقة المحيط الهادي الآسيوي؛ الأمر الذي أسهم في تشكل وعي صيني متزايد بأهمية تطويرها لقوتها العسكرية بما يضمن لها حماية أمنها القومي حيث ركزت في العشر سنوات الأخيرة على زيادة إنفاقها العسكري بشكل متصاعد وبما يتناغم مع نموها الاقتصادي؛ إلا أن حجم الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال مازال بعيدا جدا، بحكم ما تنفقه واشنطن على قطاعها الأمني والعسكري الذي يتجاوز ثلاثة أضعاف ما تنفقه الصين.

تعمل الصين في إطار إستراتيجيتها الأمنية على التمدد العسكري في محيطها الإقليمي بالاعتماد على تحالفها الروسي، إلا أنه مازالت واشنطن تشكل مع حلفائها القوة العسكرية الأكبر انتشارا في المنطقة وتحكم سيطرتها على المضائق البحرية لطرق التجارة العالمية.

وبتقييمنا للمشهد الأمني في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، استطاعت الصين خلال العقد الأخير من إحداث قفزة نوعية في مجال بناء قوتها العسكرية ومازال عليها أن تقطع أشواطا أخرى لتصل إلى مستوى يمكنها من توفير حماية عسكرية شاملة لضمان استمرار صعودها، ومواجهة الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الأمريكية في أقاليمها الجغرافية المجاورة لها. كما تبقى إستراتيجية الصين باعتمادها على مفهوم الصعود السلمي والتركيز على الشراكات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يطرح نموذجا بديلا قائم على استقطاب الدول عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية عكس النموذج الأمريكي القائم على منطق القوة العسكرية بغية المحافظة على استمرار نفوذها العالمي.

الهوامش:

1-كالينيكوسأليكس" الإستراتيجيةالكبرىللإمبراطوريةالأمريكية"،أنترناشيونالسوشياليزم،العدد 9، 2002، ص .5

2- Alain Frachon, Daniel Vernet, La chine contre l'Amérique, Paris : édition Grasset, 2012, PP 54,55.

3-طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 04 فبراير 2017، ص12.

4- Global Public Affairs U.S Department of State, United States Strategic Approach to the People's Republic of China, La Maison-Blanche Washington, Le 20 mai 2020, P 14 https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/05/U.S.-Strategic-Approach-to-The-Peoples-Republic-of-China-Report-5.20.20.pdf

5- الطاهر المعز، "الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ" ،الحوار المتمدن،العدد: 3784، تاريخ الدخول للموقع 2017/12/10:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315213

6-أحمد علو،"التحول الجيوستراتيجي الأميركي في شرق آسيا وجنوبها"، مجلة الجيش اللبناني، العدد 325،جويلية2012، تاريخ الدخول للموقع: 2018/02/02: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32029#.VFUR6kBewYU

7- عطوان، حضر عباس، مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص ص 164،165.

8- عزت شحرور،" الصين ونزاعات المحيط الهادئ: الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 01 أكتوبر 2012، ص 4.

9- عطوان، حضر عباس، مرجع سابق، ص177.

10- ويلبورنتوماس، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص54.

11- وكالة الأنباء العالمية،"اليابان وغيرها من دول آسيا: نموموجة الاعتراض على القواعد الأمريكية"،على الرابط: http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2744.

12-علي العبد الله "كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية""، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 10جويلية 2017، ص.7

13- Edward N. LUTTWARK, la montée en puissance de la chine et la logique de stratégie, traduction: Jean-Luc FIDEL, Odile Jacob: paris,2012,p166.

14- روجين، جوش،" الجدية ضد كوريا الشمالية"!، مجلة الاتحاد، 3 جويلية 2017، ص25.

15-Hillary Clinton, "America's Pacific Century": The future of politics will be decided in Asia, not Afghanistan or Iraq, and the United States will be right at the center of the action, Foreign Policy magazine, November 2011:www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century.

16– علي حسن بكير، "تحولات الطاقة وجيوب وليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجا"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جوان 2014، ص.7

17– Ian Storey," China's Malacca Dilemma, China Brief", James Town Foundation, Vol n° 6v, Issue 8, 12 April 2006, p5.

18– علي حسن بكير، مرجع سابق، ص5.

19– المرجع نفسه، ص6.

20– فوزيدرويش، الشرق الأقصى الصين واليابان 1853–1972، ط3، مطابع غياشي بطنطا،القاهرة،1997، ص 215.

21 – Denis Lambert, Géopolitique de la chine,Paris: ellipses édition, 2009, P318.

22 – وجيه أحمد عبد الكريم، القطب القادم – الصراع الصيني الأمريكي، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص.126

23–Global Public Affairs U.S Department of State,Op.cit, P 14.

24– ويلبورن توماس،مرجع سابق، ص53.

25-Philippe GROS - Nicole VILBOUX, Observatoire sur la politique de défense des États-Unis
"Les grands enjeux des débats sur le budget de défense 2016", Fondation pour la Recherche Stratégique, Paris, Rapport n° 280/FRS/OBSUSA du 28 août 2015, P10.

26- World military expenditure grows to $1.8 trillion in 2018, SIPRI Fact Sheet, Sweden ,29 April 2019
https://www.sipri.org/media/press-release/2019/world-military-expenditure-grows-18-trillion-2018

27- Dan Smith, trends in world military expenditure 2019, SIPRI Fact Sheet, Sweden, April 2020.
https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-04/fs_2020_04_milex_0_0.pdf

28– Global Public Affairs U.S Department of State, Op.cit, P13.

29– Ibid,P14.

30- Idress Ali and Megha Rajagopalan,Chinese jets intercept US military plane over South China Sea: Pentagon, Reuters, May 19, .2016. http://www.reuters.com/article/us-usa-china-south-china-sea-idUSKCN0Y92ZA

31- Idress Ali and Megha Rajagopalan,Op.cit.

32–جوناثان بيركشا يرميلر، "بحر الصين الجنوبي : بؤرة الصراع القادم"، ترجمة :كريما لماجري، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2016 ، ص.4

33– جوناثان بيركشا يرميلر، مرجع سابق، ص.3

34– المرجع نفسه، ص4.

35– مايكل كلير،الحروب على الموارد :الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (ترجمة :عدنا نحسن)، دار الكتاب العربي، بيروت،2000،ص .131

36-Philippe GROS - Nicole VILBOUX,Op.cit, P37.

-37Alain Frachon, Daniel Vernet, Op.cit. P 52.

-38Philippe GROS - Nicole VILBOUX,Op.cit, P 53.

39– محمد غازي الجمل، الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 3 ديسمبر 2020، ص6.

40- Aymeric Chauprade,la stratégie globale des Etas Unis face à l'émergence de la chine, revue française de géopolitique, Ellipses édition marketing, 2005,P 226.

41-وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 4 ديسمبر 2011، ص2.

42– أحمد علو، مرجع سابق.

43-Alain Frachon, Daniel Vernet,Op.cit. P 55.

44– محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي، السياسة الدولية، تاريخ الدخول للموقع http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial:2015/11/12

45-Stéphane Delory, la nécessaire adaptation de la puissance militaire, Questions internationales, n° 32, Juillet/Aout, 2008, P26.

46- Ibid.P 26

47– مايكلأ وهانلون، العقيدة العسكرية الصينية، آفاق المستقبل، العدد 08، نوفمبر/ديسمبر 2010، ص.55

48- وجيه أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص.169

49– بشير عبد السلام، القوة القادمة من الشرق " الصين أم الهند"، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2014، ص .94

50- Dan Smith, Op.cit.

51-دلال محمود السيد، "معادلات الأمنية الجديدة في جنوب وجنوب شرق آسيا"، السياسة الدولية، عدد جوان، 2018، تاريخ الدخول للموقع:

https://www.facebook.com/Dalal.Mahmoud.Studies/posts/5486:2019/07/07

52- أحمد قنديل، "التنافس المنضبط :الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي"، السياسة الدولية، العدد198، أكتوبر 2014، ص 23–24.

53-عزت شحرور، مرجع سابق، ص6.

54- Bill Hayton, The South China Sea The Struggle for Power in Asia , (New Haven, CT: Yale University Press), 2014,P 10.

55-Bert Stephen, America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder (New York: Penguin Group Press) ,2014,P 20.

56-Andrew Korybko, VM. Morozov, "The Prospects of Russia and India Jointly Leading a New Non-Aligned Movement," Vestnik MGIMO-University, Vol. 13, Issue 2, (2020),P 122.

57– أحمدقنديل، مرجع سابق، ص 24.

58–هدى ميتكيس وصدقي السيد عابدين، قضايا الأمن في آسيا، الفصل كتبه: سيد أبو ضيف أحمد، (سباق التسلح والأمن في الآسيوي في ظل النظام العالمي الجديد)، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004، ص.50

59– محمد صلاح الدين،" الصين وآسيان.. مصالح تتخطى البحر الجنوبي"، جريدة دوت، مصر، 14 نوفمبر 2016، تاريخ الدخول للموقع: 2019/03/20:http://dotmsr.com/ar/1003/2/126344

60- Shen Hongfang and Chen Linglan, "China-Southeast Asian Economic Relations in the 21 stCentury: Evolving Features and Future Challenges", International Journal of China Studies, Vol.1,No 1, January 2010,P 27.

61– محمد صلاح الدين،مرجع سابق.

62-عادل صبري، "الحوار بين الصين والآسيان.. مثالا جيدا للمساواة والتنمية المشتركة بين البلدان النامية"، الصين بالعربي، سبتمبر 2016، تاريخ الدخول للموقع: 2018/01/12:www.chinabelaraby.com

63-عمار شرعان وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم،المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص12.

64-المرجع نفسه، ص15.

65–المرجع نفسه، ص19.

66 -Alice Ekman, LA France face aux nouvelles routes de la soie chinoises, L'Ifri, Octobre 2018, p 12.